الفصل الحادى عشر

علم الاجتماع العائلى*

يعبر مفهوم الأسرة عن جماعة اجتماعية لا يمكن تجزئتها إلى جماعات أخرى ، وتقوم على عناصر بيولوجية ، ونفسية ، وثقافية . والملاحظ أن تكوينها ، وبناءها ، وأبعادها ، وظروف معيشتها ، واحتياجاتها ، والعلاقات القائمة بين أعضائها ، وعلاقاتها مع الكيان الاجتماعى برمته ، ووظائفها تتنوع عبر الزمان وعبر المكان ، مرتبطة فى ذلك بأنظمة المجتمعات وبأشكال الحضارة ، وتتعرض الأسرة ، منذ قرن من الزمان لتغير طفرى فى أبنيتها ووظائفها . وقد ازداد معدل هذا التغير بشكل خاص خلال الخمسة والعشرين عامًا الأخيرة ، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات فى جميع المجتمعات المعاصرة ، بدرجات متفاوتة وتغيرات فى المكان والزمان دون شك ، ولكننا نلمس أن لها اتجاهات مشتركة بغض النظر عن نمط الحضارة ، ومستوى الثقافة ، والأنظمة السياسية والاقتصادية التى توجد فيها الأسرة . ونعرض فيما يلى للخصائص الأساسية للأسرة المعاصرة التى نتكلم عنها : وهذه الخصائص عبارة عن تجميع من الدراسات التى أجريت فى بلاد مختلفة خلال السنوات العشرين الأخيرة[1] .

---

* ترجمت هذا الفصل الدكتورة علياء شكرى عن المصدر التالى :

La Sociologie year Cazeneuve et David Victoroff, (ed.) Centre d'Etude et de promotion de la Lecture, Paris, 1970, pp. 150-170. Par Jacqués Sabran

جاك سابرانJaques Sabranواحد من علماء الاجتماع الفرنسى المعاصرين . ولد فى مدينة أفينيسون Avignon عام ١٩١٦ . وقد بدأ بدراسة الهندسة والعلوم وانتقل منها إلى دراسة العلوم الاجتماعية حيث تخرج فى كلية الدراسات العليا Ecole Pratique des hantes études حيث تتلمذ على رينيه لوسن Renè le Seuneوقد أسس مجلة Libres فى عام ١٩٤٢ . وذاع صيته من خلال الدراسات الاقتصادية الاجتماعية (التى اشترك فيها مع مجموعة أخرى من علماء الاجتماع) والمعنونة :

- أجور الذكور والإناث : Les Salaires masculins et féminis
- عشر سنوات من عمر المساومات الجماعية : Dix Aus d'evolution des négociations collectives.
- تدهور الأجور فى صناعة النسيج : Les glisseuncnts des salaires dans l'industrie des textiles

وقد نشرت جميعها فى الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٦ .

ويمكن للقارئ الرجوع إلى مصطفى الخشاب ، الاجتماع العائلى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ حيث يعد هذا الكتاب أوفى وأشمل عرض لميدان علم الاجتماع العائلى باللغة العربية ، علاوة على ما يتضمنه من دراسات تطبيقية عربية .

وإن كانت تجدر الإشارة إلى أهمية الدراسات التى أجريت فى بعض الدول ، وخاصة دول الأنجلو – ساكسونية فى مجال الملاحظة وجمع البيانات ، وكذلك فى مجال النظرية ، كما يجدر بنا قبل أن نتطرق إلى الكلام عن جوانب الأسرة الحديثة ، أن نلم بالخطوط العريضة للإسهامات التى قدمها كل من التاريخ والأنثولوجيا لتوضيح مفهوم القرابة وإلقاء الضوء على مختلف أنماط الأسرة .

القرابة وأنماط الأسرة

المعطيات التاريخية والأنثولوجية :

القرابة بالنسبة لإنسان اليوم ، هى ثمرة رابطة فسيولوجية قرابة دموية (Consauguinité) أو رابطة اجتماعية (تحالف alliance) أو رابطة قانونية (التبنى adoption) . ويمكن أن يساعدنا مفهوم « الأسرة الروحية » على فهم طبيعة مفهوم القرابة فى مجتمعات ما قبل الصناعة . فمضمون هذا المفهوم اجتماعى فى جوهره . وقد أوضح لوسيان ليفى برول Lucien lévy—Bruhl أن القرابة فى هذه المجتمعات تنتج عن رابطة روحية وليست فسيولوجية ، وهى مشاركة أسطورية فى جماعة معينة ، وفى جميع القيم الدينية والأخلاقية .. إلخ التى تمثلها الجماعة ، وتختلف هذه القرابة تمامًا عن نظام القرابة عندنا ، الذى يمكن أن نسميه « قرابة وصفية » وهى قرابة تصنيفية ، حيث نجد أن نفس المصطلح القرابى لا يعنى فردًا واحدًا فقط ، وإنما يعنى فئة بأكملها من الأقارب[٢] .

وهكذا كانت القرابة فى المجتمع الريفى فى الصين القديمة تتكون من انتماءات لا يمكن فصمها ، وتتميز برسوخها منذ الماضى السحيق ، وبأنها محدده تحديدًا دقيقًا . ولا تهتم التسمية بالأفراد ولا بقرابتهم الطبيعية . وهى لا تحتاج إلى أسماء إلا لكى تحدد فئات القرابة ، بل إن كلمة « الأم » نفسها تنطبق على جماعة منسقة . وإذا أخذناها بمفهوم فردى فإن هذه الكلمة لا تستخدم فى تسمية « المرأة » التى ولد الإنسان منها ، ولكنها تستخدم فى تسمية المرأة التى كانت أكثر أجيال الأمهات احترامًا كذلك فإن الأب لا يتميز عن الأعمام ، حيث تنسحب الكلمة أيضًا على دائرة تتسع كثيرًا عن دائرة أخوة الأب فقط ، ويختلط الأبناء بأبناء الأخ أو الأخت ، فعلاقات القرابة تتميز إذن بطابع شامل[٣] .

وكانت القرابة فى روما القديمة تنبثق عن الدين وقد كتب فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges فى تحليله للمدينة القديمة يقول : « إن رابطة الدم لا تكفى لإقامة

القرابة ، ولابد من رابطة العبادة ، وعلى ذلك فإن الدين كان ينتقل من ذكر إلى ذكر ولم يكن تحديد الأقارب العاصبين يتم على أساس الميلاد ، وإنما على أساس العبادة »[٤] . وهكذا فإن صفة الأقارب لا تعطى إلا للأقارب العاصبين (المنحدرين فقط من خط الذكور) . أما الأقارب المنحدرون من خط الإناث فلا يعترف لهم بهذه الصفة مهما كانت قرابتهم الدموية .

تطور جميع الأسر نحو شكل محدود عبر التاريخ :

وهكذا نرى أن القرابة رابطة اجتماعية : وهذه هى النتيجة التى خرج بها كلود ليفى ستروس Claude lévi-Strauss حيث يقول : « تحدد كل علاقة أسرية مجموعة من الحقوق والواجبات وتصبح القواعد المتعددة التى تحرم أو تبطل أنماطًا معينة من الاقتران محددة بشكل واضح ابتداء من اللحظة التى يقوم فيها كيان للمجتمع »[٥] . ومن هنا يأتى تحريم الزنا بالمحارم بشكل عام نصادفه فى كل المجتمعات : فلما كانت الحياة الاجتماعية مجموعة من المبادلات ، فإن الزواج يجب أن يتم وفقًا لقواعد التبادل فى المجتمع الذى يعيش فيه الزوجان ، ومفهوم رابطة الدم لا يحدد فى الأصل تحريم الزنا بالمحارم ، كما يتضح ذلك من حالة أبناء العمومة أو الخؤولة المتوازيين ، وأبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعين ، ففى الأسرة الواحدة يعتبر أبناء الخال وأبناء العمة أبناء عمومة وخؤولة متقاطعين ، وأبناء الخالة وأبناء العم أبناء عمومة وخؤولة متوازيين . ومع أنه تربط بينهم نفس صلة الدم ، إلا أن الزواج ، كقاعدة عامة ، محرم بين أبناء العمومة والخؤولة المتوازيين – باعتباره زنا بالمحارم ، فى حين أن الزواج بين أبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعين مرغوب ، إن لم يكن إجباريا .

وتضع كل المجتمعات قواعد للزواج ، وتحرم بعض أنماط الزيجات . وتسمى هذه الأنماط المحرمة من الزواج « زواج المحارم » فالزنا بالمحارم فى الأساس هو ارتباط محرم ، ليس لأنه قد يعرض لخطر بيولوجى ينتج عن « رابطة الدم » فى النسل ، ولكن لأنه يلغى وسيلة جوهرية للتبادل بين الجماعات الاجتماعية الغريبة عن بعضها البعض ، ويعتبر مفهوم « رابطة الدم » كمعيار « للمحارم » جانبًا محددًا : فالتزاوج بين أعضاء نفس الأسرة يمنع التبادل مع الأسرالأخرى . إن التحريم العالمى « للزنا بالمحارم » هو الطريقة السلبية لتأكيد القاعدة الوضعية للزواج الاغترابى (الاختبار الإجبارى للمرأة من بين الغريبات) . وهو كذلك عامل جوهرى فى المبادلات الاقتصادية بين الجماعات التى ينتمى إليها الأقران .

وهكذا فإن أنساق القرابة المرتبطة بشكل وثيق فى أشكالها الدقيقة بالأبنية الاجتماعية تؤدى إلى

نشأة مجتمعات متآلفة أو أسر من أنماط متنوعة[٦] . وتؤكد الملاحظات المعاصرة لعلماء الأثنولوجيا أوصاف تلك الأسر فى المراحل التاريخية السابقة .

والعشيرة التوتمية (مثل القبائل الأسترالية) تضم تحت اسم متميز ونسب مشترك جميع الأفراد المنحدرين من نفس السلف الأسطورى : هو التوتم le Totem ويتم تحديد النسب فى الغالب عن طريق الأم (ولا يتضمن هذا بالضرورة أن النظام الموجود تسيطر فيه الأم) . وقاعدة الزواج هى الزواج الاغترابى ؛ والتزاوج بين أعضاء نفس العشيرة محرم ، ويتحتم اختيار القرين من عشيرة أخرى ، وهذا هو قانون التبادل الذى أعلنه ليفى شتراوس .

وتنقسم العشائر إلى فئات زواجية Classes Matrimoriales تتم عمليات الزواج الممكنة فيما بينها تبعًا لتشابكات عديدة وصفها الفريدر راد كليف براون A.R. Radcliffe Brown فى دراساته الهامة عن سكان جزر الأندامان Andamanais وعن الأستراليين ، (والتى أجريت فى الفترة من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٥) وعن الأفريقيين (عام ١٩٥٠) ، ويمثل الأب فى الأسرة الكبيرة أو الأسرة الممتدة أو الأسرة غير المنقسمة Famille indivise [٧] والتى يسميها السير هنرى مين H.S. Maine بالأسرة المشتركة «Joint Family» «كالأسرة الكبيرة فى البنجاب ، أو أيرلندا ، والزادروجا Zadruga السلافية » ويمثل السلف المشترك الأمين على عبادة الأسلاف والقائم على إدارة الممتلكات المملوكة ملكية مشتركة لجميع أفراد الأسرة ويتجسد هذا النظام فى « البيت الطويل la longue maison (عند الإسكيمو) أو « البيت الكبير » la grande maison (عند الهنود الحمر بأمريكا الشمالية) ، الذى ينقسم إلى أقسام يضم كل قسم منها أسرة معينة من الأسر الصغيرة التى يشملها البيت الكبير . ويكون تحديد انتساب الشخص إلى أولى رحمه إما فى خط الذكور أو على أساس ثنائى أى خط الذكور والإناث معًا تبعًا للمناطق المختلفة . وتعيش الأسرة الأبوية (التى يسيطر فيها الأب) ، مثل الأسرة فى روما القديمة ، فى ظل السلطة المطلقة « لرئيس العائلة » الذى يعتبر المالك الوحيد للتركة الموروثة .

وتعتبر الأسرة العريقة La faille Souche ، التى وصفها فريد ريك لوبلاى[٨] نوعًا من هذه الأنواع ، حيث تعيش ثلاثة أو أربعة أجيال معًا تحت السلطة الأبوية ، إذ تضم زوجين من كل جيل إلى جانب غير المتزوجين .

وأخيرًا الأسرة الزواجية أو الأسرة الصغيرة التى تتكون من الأب والأم والأطفال الصغار . وهذا هو شكل الأسرة الغربية الحديثة ، ويطلق عليها أيضًا أسماء « الأسرة البيولوجية » ، « والنووية » ، و « الأولية » ونلاحظ على تطور جميع أشكال الأسر فى مختلف الثقافات حاليًا

واتجاهًا نحو هذه الأسرة الزواجية الأحادية ، ويتمى كل من الزوجين فى هذه الأسرة الصغيرة إلى أسرتين ، الأسرة التى ولد فيها ، وهى أسرة التوجيه d'orientation والأسرة التى أنشأها بزواجه ، وهى أسرة التناسل .

الزواج

وهكذا تحولت علاقات الأسرة بالزواج رويدًا رويدًا فى اتجاه الأسرة الزواجية التى أصبحت تقوم ، من الآن فصاعدًا ، على أساس الزواج ، وهو الذى يحدد كذلك علاقات القرابة فى المجتمع [٩] . ويلخص موس هذا التحويل قائلا : ينطلق الزواج من لا شىء تقريبًا لكى يحقق كل شىء تقريبًا . « وهو تكريس اجتماعى لرابطة كانت ستصبح محرمة أو غير شرعية بدون هذا الاعتراف من المجتمع ، أو كانت ستحرم من حماية القوانين ؛ فالمجتمع يميل إذن إلى إضفاء صبغة قانونية على الزيجات التى تتم ، بحيث إن دوركايم كان على حق عندما قال : « ليس الاتجاه هو جعل كل زواج ارتباطًا حرًّا ، وإنما تحويل كل ارتباط ، حتى وإن كان حرًّا ، إلى زواج ، ولو كان من مرتبة دنيا »[١٠] . ففى فرنسا مثلا يعترف القانون بنظام المحظيات ، ويستفيد هذا النظام بالقوانين العائلية بنفس القدر مثل الذى تفيد منه الأسر القائمة على أساس الزواج الشرعى وهو عقد مدنى وعام يقوم على أساس الرضا المتبادل ؛ ويكون مصحوبًا بعقد خاص عندما يتم التعاقد أمام الموثق ، وبعقد دينى عندما يتم تكريس هذا العمل فى الكنيسة ؛ وقد جعلت منه الكنيسة الكاثوليكية ، بعد مجمع ترنت ، رباطًا مقدسًا ، ويرى فيه رجال القانون عقدًا تقوم على أساسه الحياة المشتركة ، والواقع أن الزواج ليس غاية فى ذاته : إذ يعمل الزوجان على تكوين جماعة جديدة .

انخفاض معدلات العزوبة والتبكير بالزواج :

يميل الزواج فى المجتمعات الغربية إلى أن يصبح القاعدة بالنسبة للجميع ، وتسجل إحصاءات الزواج انخفاضًا عامًا فى معدلات العزوبة . فقد أوضح الإحصاء الذى أجرى فى فرنسا فى عام ١٩٦٢ أن هناك ١١,٣٠٠,٠٠٠ أسرة منها ٩١٪ أسرة شرعية . وفى ١٩٠٠ كان هناك ١٢٪ من بين النساء اللائى بلغن سن الثلاثين مازلن عازبات ، وفى ١٩٦٠ بلغت هذه النسبة ٧٪ فقط بينما وصلت فى الولايات المتحدة إلى ٤٪ فقط . وتتشابه نفس الأرقام بشكل ملحوظ مع معدلات العزوبة عند الرجال .

الزواج يصبح أساس تكوين الأسرة :

كانت الزيجات فى المجتمعات الغربية تتم فيما مضى فى سن متأخرة . أما فى أيامنا هذه فقد انخفض سن الزواج بشكل عام . إذ انخفض سن الزواج فى فرنسا خلال مائة عام ، من ٢٦ إلى ٢٣ سنة بالنسبة للفتيات ومن ٢٩ إلى ٢٦ سنة بالنسبة للشبان . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت هناك فتاة واحدة من بين كل عشرين فتاة تتزوج قبل ١٩ سنة ، أما اليوم فهناك واحدة بين كل عشر فتيات تتزوج فى هذه السن . ونجد اليوم أن ٧٥٪ من فتيات الأجيال الجديدة يتزوجن فى سن ٢٥ عامًا ، وفى الحلقة الدولية الثامنة للدراسات العائلية (التى عقدت فى أوسلو بالنرويج عام ١٩٦٣) كانت ٨٠٪ من البحوث تتناول الزيجات المبكرة التى لا تتوقف معدلاتها عن التزايد فى كل أنحاء العالم تقريبًا ، وبالبحث عن أسباب هذا الزواج المبكر اتضح أن الحمل قبل الزواج لم يكن يبدو مرتفعًا فى فرنسا (٢٣٪) ولكن الأمر لم يكن كذلك فى بلاد شمال أوربا (السويد والنرويج ، وفنلندة ، وألمانيا الغربية) حيث تتزوج ٣٦٪ من النساء وهن حوامل (٩٠٪ من البنات فى سن ١٨ سنة) . ويبين الطابع العام للاتجاهات الجديدة للزواج أن المقصود هنا هو ظاهرة جمعية لا تخضع للظروف القومية الطارئة : فعواملها غير معروفة ، وتسمح بتفسيرات عديدة ، وهناك دراسة لشاسنلاف وبريسا[١١] R. Pressat et Chasteland تبين أن سلوك الأجيال المعنية لم يتغير برغم اضطرابات الحربين العالميتين : وبالتالى فقد مرت الأزمات الاقتصادية دون أى تأثير ملحوظ فى هذا الصدد .

أما عن فارق السن بين الزوجين فيبدو أنه ثبت عند حوالى ثلاث سنوات (فكان الحد الأدنى سنتين وأربعة أشهر فى بلغاريا ، والحد الأقصى أربع سنوات فى كندا) .

مدة الزواج واستقراره :

امتد الأمل فى الحياة الطويلة بالنسبة لكل فرد : فقد زاد متوسط العمر بالنسبة للرجل من ٦٣ سنة فى سنة ١٩٠٠ إلى ٧٠ عامًا ، وبالنسبة للمرأة من ٦٤ إلى ٧٦ عامًا . وبذلك تكون مدة الحياة الزوجية المتوقعة بالنسبة للرجل الذى يتزوج فى سنة ٢٦ عامًا والمرأة فى سنة ٢٣ عامًا هى حوالى ٤٤ عامًا ، ونظرًا لانخفاض معدل الطلاق نسبيا (١٠٪ فى المتوسط) فسوف تطول مدة الحياة الزوجية المتوقعة للغالبية العظمى من الزيجات ، بينما كانت تقتصر فى القرن الثامن عشر على

١٥ عامًا تقريبًا ، ويعتبر هذا عاملا جديدًا على جانب كبير من الأهمية فى التأثير على العلاقات بين الزوجين :

ويبدو أن الاستقرار هو القاعدة بالنسبة للغالبية العظمى ؛ ويقول شومبار دى لوف P.H. Chombart de Lave « يجب أن نضيف إلى هذا ، على عكس الاعتقاد الذى ساد فى بعض الأحيان ، أن لدى الرجال ولدى النساء رغبة عميقة فى استمرار العلاقة الزوجية ، فقد أصابتنا الدهشة مما طلعت علينا به بعض البحوث التى أجريت حول صورة المرأة فى المجتمع ، من أن المرأة تستشعر فى بعض الأحيان خوفًا من عدم إمكانية استمرار العلاقة الزوجية مع الرجل (قارن شومبار دى لوف)[١٢] . فهل يرجع ذلك – ولو جزئيًا على الأقل – إلى أن الزوجين أصبحا يختاران بعضهما فى الغرب بشكل أكثر حرية عن ذى قبل ، حيث تحول الزواج من زواج تفرضه الظروف إلى زواج يدفع إليه الميل Mariage d'inclination

اختيار الشريك فى الزواج :

ظل الزواج فى فرنسا ، حتى وقت قريب ، يتم نتيجة اتفاق بين أسرتين لم يكن يراعى فيه شعور العروسين المعنيين مطلقًا ، وكان القانون المدنى يخضع الزواج لمن يقل عن ٢٥ عامًا لسلطة الأب ، ثم خفض سن الزواج فيما بعد إلى ٢١ عامًا ؛ ومنذ عام ١٩٤٧ أصبح من الممكن فى حالة اختلاف الأبوين ، الاكتفاء بموافقة الأم على الزواج . ويسمح هذا التحرر ، نظريًا ، بحرية اختيار شريك الزواج فى إطار عملية مصادقة تامة ، وقد أوضح ألان جيرار Alain girard أن هذا الاختيار كان فى الواقع مشروطًا ومحدودًا بعوامل مختلفة ترجع إلى الأبنية والعادات الاجتماعية : فقد كانت « قاعدة التجانس » homogamie هى التى تحكم بمعنى أن كل طرف يتزوج من « شبيهه » وهنا يطبق فى الواقع نظام القرابة الثقافية narenté culturelle التى حلت محل القرابة الاجتماعية فى المجتمعات قبل الصناعية ، ويتضح هذا التجانس فى تكوين زيجات عن طريق :

– القرب الجغرافى : ٥٧٪ من الأزواج يقطنون نفس الحى فى الفترة التى تعارفوا فيها ، و ٨١٪ يقطنون نفس الدائرة .

– عن طريق الانتماء إلى نفس البيئة الاجتماعية (أو بشكل أدق إلى نفس البيئة الاجتماعية – المهنية) . ويتضح ذلك فى ٧٠٪ من الحالات .

– عن طريق المستوى الثقافى : فقد اتضح فى ٦٦٪ من الحالات أن الزوجين ينتميان إلى نفس المستوى الثقافى .

– بسبب التجانس الروحى : فقد اتضح فى ٩٢٪ من الحالات أن الزوجين يدينان بنفس الديانة أو يعتنقان نفس الآراء الفلسفية .

وهكذا يخضع الزواج دائمًا من حيث المبدأ لبعض المعايير الجمعية ، الثابتة والدائمة التى تساهم فى المحافظة على الأبنية والتقاليد المتوارثة[١٣] .

حجم الأسرة

يؤدى طول الحياة الإنسانية والزواج المبكر الذى يدوم عامة لأمد طويل ، وكذلك انخفاض نسبة وفيات الأطفال بفضل تقدم الطب بنسبة تصل من ١٣ إلى ١ كل ذلك يجعل من الممكن أن يكون لدى كل زوجين فى المتوسط سبعة أطفال يكادون يصلون جميعًا إلى سن الزواج ، وهكذا تقول الإحصاءات التى يقدمها الفريد سوفى Alfred Sauvy [١٤] أنه من المتوقع أن يصل عدد ٢,٥٠٠,٠٠٠ مولود فى السنة ، بينما يبلغ هذا العدد حاليًا أقل من ٨٠٠,٠٠٠ . والفارق وهو ١,٧٠٠,٠٠٠ ينتج عن الإجهاض ومنع الحمل . فالأسرة الحديثة تتميز برفض الزوجين « للحتمية البيولوجية » كما تتميز بإخضاع عملية الإنجاب لإرادتها عن طريق تحديد عدد الأطفال وتوقيت ولادتهم : مع التسليم طبعًا بوجود اختلافات وفقًا للأجناس والبلاد – وكذلك داخل البلد الواحد – ووفقًا للجماعات الاجتماعية ، والاتجاه العام للمجتمع .

تغير جذرى فى عقلية الزوجين :

مثلما كان لفرنسا فضل الريادة السياسية بالثورة التى فجرتها فى عام ١٧٨٩ ، كذلك كان لها فضل الريادة فى المجال الديمجرافى عندما خفضت معدل المواليد فيها قبل جيرانها ببضع عشرات من السنين ، والظاهرتان مترابطتان ، وهما تعبران عن تغير طفرى فى العقلية . فمنذ عام ١٦٥٠ لوحظ انخفاض معدل المواليد من النبلاء ، ثم امتد ذلك الانخفاض إلى الطبقة البرجوازية فى أواخر القرن السابع عشر ، وانتقل بعد ذلك إلى الجماهير الشعبية فى أواخر القرن الثامن عشر . وبدأ انخفاض معدل المواليد فى الدول الأوروبية الأخرى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولكنه تم بمعدل أسرع مما كان عليه فى فرنسا . وعوضت بسرعة معدل المواليد فيها الذى انخفض من ٣٨٪ فى نهاية القرن الثامن عشر إلى ١٨,٨٪ بعد حرب ١٩١٤ .

وهناك بعض محاولات أولية واهية لتفسير هذا الوضع . من هذا مثلا النظرية البيولوجية : إذ يذهب سبنسر ودوبلداى Doubleday وعدد آخر من الكتاب فى القرن التاسع عشر إلى أن الخصوبة تقل وفقًا لقانون بيولوجى طبيعى كلما ارتفع مستوى المعيشة وكلما تحسنت التغذية .

وقد عرض كورادوجينى[١٥] Carrado gini فى فترة ما بين الحربين العالميتين النظرية العضوية الجديدة nèo-organicism التى تقول أن الجماعات الاجتماعية كالأمم مثلا قد تشبه الكائنات العضوية الحية ، وقد يكون من شأنها أن تهدم مثلها ، وكلما استمرت هذه العمليات قلت قدرتها على التكاثر .

وقد ظهر حديثًا جدا بعض المؤلفين الذين يفسرون انخفاض الخصوبة بغذاء أكثر ثراء بالبروتينات مثل جوزى دى كاسترو[١٦] Josué de castro ، وألان جيرار[١٧] Alain girard وكذلك لا تصلح نظرية « الأخلاقيين » الذين يتهمون تراخى العادات الاجتماعية ؛ وقد لجأ بوليب Polyble إلى ذلك فى الزمن القديم ؛ ولكن هذه النظرية تنظر إلى الماضى باعتباره العصر الذهبى للإنسانية ، وإذ تتخذ « ما كان موجودًا من قبل » كمقياس للخير « فإنها بذلك تضع فروضًا قيمية لا تتفق مع الموضوعية العلمية . والواقع أن الاستنتاجات التى خلصت إليها البحوث المختلفة تتفق فيما بينها على القول : بأن انخفاض معدل المواليد هو نتيجة اتجاه اجتماعى جديد . فالموت قدر محتوم ، يمكن السيطرة عليه جزئيًا بفضل العلم ، ولم يعد الميلاد قدرًا محتومًا كما كان يبدو فى الماضى وإنما يمكن السيطرة عليه بالكامل . والواقع أن تحديد المواليد الذى عم فى فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ لم ينتج عن اكتشاف وسائل لمنع الحمل . فقد عرفت هذه الوسائل فى كل وقت ، ولكنها لم تكن مستخدمة إلا فى أوساط محدودة ، وخاصة عند البغايا[١٨] .

فالحدث هنا يكمن فى تغيير الاتجاهات وتعديل الضوابط الاجتماعية التى أدت إلى استخدامها فى جميع البيئات ، كما يتضح ذلك أيضًا من الدراسات الحديثة التى أجريت على سكان بورتوريكا وكندا[١٩] .

العدد المثالى للأطفال والظروف المثلى :

يأمل الأزواج من وراء ترشيد حياتهم أن يضمنوا لأطفالهم الرفاهية الفردية والرقى الاجتماعى دون الإضرار بالتوازن العام للأسرة . وبمجرد أن يبلغ التخطيط الأسرى الفعالية التى تكاد تكون مطلقة – وهو ما يحدث فى حالة (حبوب منع الحمل) – فإن موقف الزوجين من عدد الأطفال

يصبح حاسمًا ونهائيًا وقد أجرى ريدر Ryder وويستهوف Westhoff فى الولايات المتحدة بحثًا دقيقًا نشر عام ١٩٦٧ ، خلصا منه إلى أن الأسر التى تكونت حديثًا ستنجب أطفالا فى وقت متأخر ، دون أن يؤدى ذلك إلى نقص فى حجم الأسرة فى نهاية الأمر . وتبين جميع بحوث قياس الرأى والدراسات المسحية أن الأزواج يريدون أطفالا ، ولكنهم يريدون إنجاب العدد الذى يحددونه فقط ، وفى الوقت الذى يبدو لهم مناسبًا ، وقد أجرى جار بورجوا بيشا Jean Bourgeois-Pichat دراسة حديثة قام فيها بحساب نموذج « الأسرة الكاملة » مع مراعاة اتجاهات معدلات الزواج والخصوبة والانتشار المطرد لوسائل منع الحمل : فاتضح أن ١٠٪ فقط من الأزواج قد يكونون بدون أطفال .

الإنجاب يصبح من الآن فصاعدًا اختياريا وواعيًا :

يبلغ الحجم المثالى الذى ترجوه الأسرة ، وبشكل إجماعى تقريبًا ، ثلاثة أطفال ويبقى بعد ذلك تحديد الظروف التى يرى الزوجان أنها ملائمة لتحقيق هذا الأمل النظرى . وتبين البحوث التى قام بها المعهد القومى للدراسات الديمجرافية .I.N.E.D والمعهد الفرنسى للرأى العام .I.F.O.P المكانة الهامة التى يمثلها الجانب المالى فى تحديد هذه الظروف . ولكن الملاحظة البارزة هى الخوف من البطالة المتزايدة التى تؤدى إليها زيادة المواليد ، والتى سيكون أطفال المستقبل ضحية لها عند دخولهم إلى حياة العمل . ويضاف إلى هذا الخوف من البطالة المخاوف الناشئة عن وضع عالمى شامل يحذر من نقص المساكن والأماكن فى المدارس والمدرسين . وليست هذه الاتجاهات مقصورة على فرنسا ؛ فهى موجودة أيضًا فى البحوث الأمريكية . والتى يمكن تلخيص نتائجها كما يلى : إن الأزواج يؤجلون الإنجاب إلى حين ينتظرون الحصول على وظيفة حسنة مناسبة وإلى أن يتأكدوا من أن الأطفال ستتاح لهم أيضًا فرصة الحصول على وظيفة حسنة ، ونجد فى النهاية أن تقدير الرفاهية الاجتماعية وتأمين المستقبل هى الدوافع المسيطرة على خصوبة الزوجين ، إن هذا المفهوم الجديد للإنجاب – كعملية واعية واختيارية – يعتبر ثورة تضع الزوجية فى موضع المسئولية .

ظروف الحياة والبيئة

ترتبط حياة الأسر ارتباطًا وثيقًا بالظروف المادية التى تعيش فيها .

ولا يمكن تحديد مستوى المعيشة بطريقة مجردة وشاملة ، فلا شك أنه يتوقف على حجم

الموارد ، ولكنه ينتج فى الواقع عن تشابك معقد لعوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية تختلف تبعًا للجماعة الثقافية التى تنتمى إليها الأسر . ولعله يمكن تحديده من خلال إمكان إشباع رغبات الأفراد فى الأشياء المادية أو الثقافية ، وذلك بمجرد إشباع الاحتياجات الحيوية (الغذاء والمسكن والملبس والصحة) إشباعًا كافيًا . ولكن تحديد هذه الاحتياجات الحيوية وتحديد الحد الأدنى الضرورى يختلف اختلافًا شديدًا حسب الفئات الاجتماعية – المهنية ، والمكانة الاجتماعية ، والإقليم الذى تعيش فيه الأسرة ، ومحل الإقامة (ريف أو مدينة أو حى من مدينة)[٢٠] . وتظهر الفروق فى مفهوم مستوى المعيشة حسب تصرف أنماط الأسر المختلفة فى الميزانية . ذلك أن توزيع الموارد على البنود المختلفة ينتج عن تعدد « النماذج » التى تحدد الاختيارات . وبمجرد إشباع رغبات تحسين مستوى المعيشة ، تنشأ رغبات جديدة . وقد ظلت عملية الادخار التقليدية تسمح بتحقيق هذه الرغبات المختلفة ، ولكن التطور العام فى وسائل الائتمان باتت تسمح اليوم بالوصول على الفور إلى مستوى المعيشة المنشود . وهكذا فإن الكمبيالات المسحوبة على المستقبل أصبحت تلزم حياة الأسرة وتوجهها .

وتأتى البيئة السكنية والمسكن ووسائل الراحة على رأس هذه الاحتياجات وتمثل أهمية متزايدة بينها . وقد أدى تطور الصناعة إلى ظهور أشكال جديدة من البيئات السكنية : فقد انفصل من الآن فصاعدًا مكان العمل عن مكان الإقامة . وأصبحت المدن الكبيرة تنقسم إلى مناطق متخصصة : مناطق للإقامة ، ومناطق صناعية ، ومناطق إدارية ، ومناطق عمالية ، وباتت الحياة الخاصة تأخذ أشكالا متعددة فى المجتمعات الجديدة منها : الوحدات السكنية ، والعمارات الضخمة ، والأحياء . وقد ظل الإسكان يتجه نحو التمركز الحضرى طوال قرن كامل من الزمان ، ثم أخذ يتجه حاليًا نحو عدم التمركز . . وقد اتضح فى الدراسة التى أجراها شومباردى دى لوف Chombard de lauve بعنوان : « الأسرة والإسكان »[٢١] أن ٥٦٪ من الناس قد ابتعدوا عن أماكن عملهم لكى يسكنوا فى الوحدات السكنية الجديدة فى الضواحى . وأوضح الدكتور دى يونج de Jonge فى الحلقة الدراسية التى عقدت فى بروكسل حول الأسرة فى مايو ١٩٦٥[٢٢] أن حركة ابتعاد السكان عن المركز تزيد على حركة الاقتراب من المركز فى البيئات غير الزراعية . وهو يعرض رأى الخبراء الذى يقول بأن التجمعات السكانية الكبرى التى نعرفها هى « نتيجة لعوامل موجودة فى الماضى وعفى عليها الزمن . وقد فقدت هذه المدن ، كما يقول الخبراء ، كثيرًا من مبررات وجودها مع ظهور الطرق الحديثة فى النقل والمواصلات » . ولقد أدرك السكان كما يتضح من البحوث باستمرار ، أن كثيرًا جدًا من الأخطار على الصحة والتوازن تنتج عن تمركز

السكان (الضجة . الهواء الملوث ، الافتقاد إلى وجود أماكن خالية للترويح) .

وترجو الأغلبية انفصالا تامًا عن الحياة المهنية ، ولا تريد أن تسكن وسط مجموعة تضم الزملاء فى العمل . وينتج عن ذلك نقص فى الاختلاط مما يعود فى النهاية على زيادة الارتباط بالأسرة ، وثلاثة أرباع الناس يعادون « المدن » . وهم يقولون : « إن الناس مكدسون بعضهم فوق بعض غاية التكديس » . . ويبدو الجيران فى الواقع وكأنهم يراقبون حياة الأسرة ، ويمارسون نوعًا من أنواع الضبط الاجتماعى على حياتها . وتتأكد الرغبة فى إيجاد « منطقة عدم اكتراث "Zone d'indifference" » حول المسكن ، ويزداد هذا الإحساس – بالاستقلال عن « الجيران » كلما ارتفع مستوى المعيشة .

وهناك كثير من المساكن فى المدن والريف لا تزال تعانى نقصًا فى العدد وفى المرافق الملائمة . والواقع أن هناك مجموعة من الوظائف وأوجه النشاط الأسرى التى تدعو اليوم إلى إجراء مزيد من البحوث عن الألفة الداخلية لأعضائها ، ولذلك فإن تقسيم الأماكن الداخلية المستوحى من تنظيم كان قائمًا من قبل فى الطبقات الثرية ، يتطلب التخصص الوظيفى للغرف بشكل متزايد ، حيث نجد الانتفاع ببعض هذه الغرف يكون مشتركًا ، فى حين يستخدم البعض الآخر بشكل فردى ، كأن يخصص الآخر فرديًا للوالدين وللأطفال وللأولاد الكبار . . إلخ .

وتتقدم وسائل الراحة ببطء بالنسبة للمياه الجارية ودورات المياه فى حين تتقدم بمعدل متوسط بالنسبة للغسالات والمكنسة الكهربائية ، وبمعدل سريع بالنسبة للثلاجة الكهربائية والتليفزيون . وهذا المعدل هو نفس معدل التقدم بالنسبة لجميع البلاد ، وإن كانت فرنسا تأتى فى المرتبة السادسة ، فى حين تأتى الولايات المتحدة فى المقدمة ، حيث يتوفر فيها معدل مرتفع فى الميكنة المنزلية[٢٣] . ويوحد المهندسون المعماريون وأخصائيو تخطيط المدن وعلماء الاجتماع جهود البحث التى يبذلونها لكى يملائموا الموطن والمسكن مع مستويات احتياجات الأسر ، من حيث : وسائل الراحة ، ودرجة الألفة بين أفراد الأسرة ، والمواصلات ، والترفيه .

ميزانية الوقت والترفيه[٢٤] :

أدى التقدم المطرد فى ميكنة الأعمال المنزلية ، واستخدام منسوجات جديدة ، وفتح مطاعم للأكل وفصول للحضانة إلى اختصار الوقت الذى تخصصه الأمهات فى الأسرة للأعمال المنزلية والعناية بالأطفال . وأصبح لدى الرجل فى الأسرة حاليًا وقت يقدر فى المتوسط بثلاث ساعات وأربعين دقيقة للترفيه فى اليوم . والمفهوم طبعًا أنه يدخل فى تقدير هذا يوم العطلة الأسبوعية

والعطلات أيضًا . كما أصبح لدى المرأة ساعتان وخمس عشرة دقيقة للترفية . إذا كانت تمارس نشاطًا مهنيًا ، وأربع ساعات إذا كانت ربة بيت لا تعمل . أما فى الولايات المتحدة فوقت الفراغ لدى الرجل يقدر بأربع ساعات وخمس وأربعين دقيقة يوميًا . أما المرأة العاملة فيقدر وقت فراغها فى اليوم فى المتوسط بثلاث ساعات ونصف . وتحاول مختلف البلاد الغربية اللحاق بالوضع الأمريكى . فالوقت الذى يتوفر بفضل المرافق المنزلية والاجتماعية يذهب إلى الترفيه . ونلاحظ من الناحية العملية أنه لا توجد . خارج الأسرة . المؤسسات الاجتماعية التى تقوم بتنظيم ساعات الفراغ هذه . ويصل معدل المشاركة فى النشاط العام فى الولايات المتحدة إلى خمس عشرة دقيقة فى اليوم . فى حين لا يزيد على خمس دقائق فقط فى فرنسا . ويترتب على ذلك ظهور بعد جديد . وهو أن الترفيه أصبح يتم داخل الأسرة بشكل متزايد . ومما يدعم هذا الاتجاه تعميم نظام الإجازات المستحقة بمرتب وإطالتها . والتى توفق الأسرة بينها وبين إجازات الصيف المدرسية . وتكون نتيجة هذا بالطبع أن تتوثق الروابط الداخلية للجماعة الأسرية .

حياة الأسرة

تتعدد أساليب حياة الأسر بقدر تنوع أنماط الأسر التى تتناسب بدورها مع الجماعات الاجتماعية . ولكن من الملاحظ أن التحولات الأساسية تكون ذات طابع عام . كما أنها تترجم عن اتجاه عام أيضًا . فإن تغير مكانة المرأة يؤدى إلى ظهور علاقات جديدة بين الزوجين وظهور أدوار جديدة للرجال والنساء . كما يتخذ الطفل مكانًا جديدًا يحدد بدوره أسلوبًا جديدًا فى العلاقات بين الآباء والأطفال . كما تكشف العلاقات الخارجية مع الجيران ومع الأقارب عن ظهور اتجاهات جديدة .

وكان التطور فى الوضع القانونى للمرأة فى القانون الفرنسى تعبيرًا واضحًا عن ثورة تعتمل فى الظواهر الاجتماعية وعن تحول فى عقلية الناس فى جميع البلاد . فالقانون المدنى النابليونى كان يضع المرأة فى فئة « عديم الأهلية » (مع المرضى العقليين والأطفال) . وخاضعة لسلطة الزوج . واعترفت قوانين ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ ، ١٩٦٥ تدريجيًا بشخصيتها . وألغت التزام الطاعة . وقررت مشاركتها فى الولاية الأبوية ، كما حصلت على الحقوق السياسية أيضًا . ومازالت الصورة التقليدية « للمرأة ربة البيت » موجودة . ولكنها دخلت إلى ميدان العمل وأصبحت المرأة العاملة تمثل نسبة واحد إلى ثلاثة من مجموع النساء ، مع قيامها فى نفس الوقت بمهامها المنزلية ومهام الأمومة . كذلك طرأ تغيير على أدوار الرجال والنساء[٢٥] . إذ أخذت تظهر بشكل متزايد أشكال التعاون

المختلفة داخل الأسرة : فالرجل يخصص ساعة ونصفًا فى اليوم للمساعدة فى أعمال المنزل والعناية بالأطفال . ولا تزال هناك سيطرة – للرجل على المرأة – لدى العمال اليدويين والعمال الصناعيين والسكان الريفيين . وأصبح التعاون فى اتخاذ القرارات . وممارسة السلطة . وأداء الأعمال المادية . وتربية الأطفال هو القاعدة التى تنتشر بشكل متزايد لدى فئة الموظفين .

وتتجه علاقات الزوجين نحو التفاهم بشكل متزايد . وقد أدى انتشار وسائل منع الحمل بشكل مشروع إلى تحويل الصلة الفيزيقية للفعل التناسلى إلى وسيلة اتصال بين الزوجين . وأصبحت المفاهيم الجديدة للحب فى الزواج . والإشباع الزوجى . ونجاح الزواج عبارة عن قيم يقرها المجتمع الغربى . وظهرت مؤسسات جديدة مثل مؤسسة الإرشاد الزوجى . مهمتها مساعدة الزوجين على تحقيق التناغم بينهما بالتغلب على العقبات التى تعترضهما . عن طريق معرفة كل منهما بنفسه وفسيولوجية الطرف الآخر . وعلى أساس احترام كل منهما لشخصية الآخر .

وأصبح الطفل هو الشخصية المركزية للأسرة . وحل محل « رئيس العائلة » فى هذا الدور[٢٦] . ولقد ظل الطفل لفترة طويلة يمثل قيمة إنتاجية . فكان يعتبر فى الريف يدًا عاملة مجانية . أما فى مناطق التعدين والمناطق الصناعية فى القرن التاسع عشر . فكان الآباء يدفعونه إلى العمل منذ السابعة . وقد صدر فى عام ١٨٤١ (قانون يحرم على الأطفال دون الثامنة من العمر) . وفى العائلات الثرية كان يعهد بالطفل إلى الخدم . ولكن الطفل أصبح رويدًا رويدًا شخصًا . بل شيئًا ثمينًا . يلقى كل أنواع العناية حتى ينمو : لقد أصبح يمثل قيمة عاطفية .

إذا كان الطفل قد أصبح فى مركز الأسرة ، فقد اكتسب المراهق مكانة جديدة :

ويظهر فى نفس الوقت الإحساس بالأدوار الأبوية والمسئولية العائلية ، ويتم تعليم الأطفال فى الأسرة الأصلية (فى البيئات الميسورة) وعن طريق مؤسسات خاصة للتعليم (الإعداد للزواج والتخطيط ، العائلى ، ومدارس الأمومة) . ويبين النجاح المطرد لهذه المؤسسات مدى وعى الأزواج الشبان بدورهم الأبوى .

وظهرت مشكلة خاصة هى مشكلة المراهقة . فإن الانخفاض التدريجى لسن البلوغ يخلق نوعًا من عدم التوازن المطرد بين النضج الجنسى والنضج الاجتماعى . كما أن إطالة فترة الدراسة تؤجل أيضًا من الدخول فى الحياة العملية ، وهكذا أصبحت المراهقة حالة متميزة لا تتحدد فيها مكانة الفرد تحديدًا واضحًا . ويقوم دور الآباء على تجنب « ترك الحبل على الغارب » ، وتجميع الظروف الفعالة للأمن ، وذلك بالتوفيق بين السلطة التى ينبغى ممارستها والحرية التى يطالب بها المراهقون .

ولم تتدهور العلاقات مع الأقارب (الأسرة الممتدة) ، كما كشفت عن ذلك الدراسة التى قام بها جان ريمى Grean Rémy حول « استمرار الأسرة الممتدة ، فى بيئة صناعية حضرية »[٢٧] . فهناك علاقات متصلة بين مختلف « الأسرة النووية » القريبة ، ولكنها بدون مظاهر خضوع نتيجة تدرج السن أو المكانة أو غير ذلك ، والدليل على ذلك أن القرب من الآباء من بين المعايير التى تحكم عملية اختيار مكان السكن . ويقوم تجديد علاقات القرابة على أساس مبدأ أن كل « وحدة » تكفى نفسها ماديًا : فالأبناء المتزوجون لا يشكلون عبئًا على آبائهم ، وكذلك الآباء المسنون لا يمثلون عبئًا على أبنائهم . ويعتبر هذا شيئًا جديدًا على أسر الريفيين والعمال والطبقات المتوسطة . ونلحظ فى ذلك عودة من جديد إلى أوضاع تدعم العلاقات الأسرية وتنميها ، فقد أصبح يتردد بكثرة أن مخالطة الأغراب كثيرًا ما تهدد استمرار الزواج ، الذى اكتسب أهمية جديدة فى هذه البيئات . وتصاحب هذه التغيرات تعديلات فى وظائف الأسرة .

وظائف الأسرة

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية . وهذه الوظائف جميعها اجتماعية ، بمعنى أن هناك تداخلا وتفاعلا مع أبنية المجتمع ، ويمكن أن نقسمها إلى مجموعتين : الوظائف الفيزيقية من جانب (التكاثر ، والوظيفة الاقتصادية . ووظيفة الحماية) . والوظائف الثقافية ، والعاطفية ، والاجتماعية من جانب آخر : (تكوين الفرد ، عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية ، وازدهار ورفاهية كل عضو بالأسرة) .

وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى ، وخاصة فى النظام القائم على الاقتصاد الريفى ، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيقية ، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية ، وأصبح هناك من الآن فصاعدًا أطراف أخرى تتدخل لتمارس هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة ، أو بالتعاون معها .

وتحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك ، حتى إن المنتجات الخام فى البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها فى المنزل إلى سلع صالحة للاستعمال ، فقد أصبحت الصناعة تتولى هذه المهمة بشكل مطرد . ويتطور تجهيز المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية فى اتجاه جعلها جاهزة للاستهلاك مباشرة ، وتحتل الولايات المتحدة مكان الصدارة فى هذا المجال . ويتحدد شكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات للسوق وعن طريق بحوث

جتماعية . ومن هذه الزاوية فإن تأثير الأسر على توجيه الصناعة أصبح تأثيرًا كبيرًا . فالأسرة تمت فى الواقع احتكار وظيفة الإنجاب حيث إن ٦٪ فقط من المواليد فى المتوسط يتم خارج نطاق الأسرة (أى من علاقات جنسية غير مشروعة) . ولكن حتى فى هذا المجال الذى يبدو لأول وهلة فرديًا بشكل حاسم . نجد أن هناك طرفًا ثالثًا يملك اليوم تأثيرًا حاسمًا ممثلا فى الدولة . فالدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد وأن تساعد الأسر الكبيرة العدد (من خلال تقديم إعانات عائلية . وإعانات للسكن . ومنع تخفيضات ضريبية . وتخفيضات فى وسائل المواصلات . وميداليات الأسرة) . أو على العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفض عدد المواليد (عن طريق تشجيع تحديد النسل . وإباحة الاجهاض . وحملات التعقيم) . وذلك إذا كانت زيادة أعداد السكان تحتم ذلك فى بعض البلاد النامية مثلا .

أما وظيفة الحماية (الدفاع عن الحريات . والحماية الجسدية . والوقائية والصحية) . والتى تتم ممارستها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة . فإن هناك مؤسسات متعددة تقوم بها . ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمى وخاصة فى المجال الصحى . وحتى فى مجال العناية التى تتم فى المنزل . فإن الدولة تتدخل لكى تشجعها وتيسرها . وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية . فتتحمل عبء الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية . ويحل تضامن الأمة – لصالح الأسرة – محل التضامن القرابى الذى كان موجودًا فى الماضى . وذلك عن طريق القيام بإعادة توزيع الدخل القومى بشكل واضح ومؤثر . وإن انخفاض معدلات الوفيات . وزيادة متوسط العمر . وتحسين مقاييس النمو الفيزيقى (الوزن وطول القامة) إنما تدل على فعالية هذه الإجراءات جميعًا .

وقد أصبحت وظيفة التعليم هى الأخرى وظيفة تمارسها الدولة . فقد جعلتها إجبارية بالنسبة للجميع . وهى تنشىء المبانى المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم . وتقدم المنح والمكافآت الدراسية لكى تزيل عدم المساواة فى الدخول . وتحقق تكافؤ الفرص فى التعليم على قدر الإمكان . ولكن الأسرة لا يمكن أن تزعم أنها تلقى بعبئها كاملا على الدولة فى هذه الوظيفة . فقد اتضح مع الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية . سواء فى وضع البرامج والمناهج وفى التوجيه أو فى علاج المشكلات النفسية . ومن هنا تتضح الأهمية المتزايدة لجمعيات الآباء التى تقوم فى المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ .

ولكن الأسرة تمثل بيئة لا تعوض بالنسبة للتربية بمعناها الدقيق . والتكيف مع الحيد

الاجتماعية ، وتنمية الشخصية الخاصة بالطفل ، وتوضح ذلك الدراسات العلمية لعلم نفس الطفل . وقد تناولت أعمال سبيتز Spitz فى نيويورك وبولبى Bowlby فى لندن واليزابيث رودينسكو E. Roudinesco فى باريس تطبيق المفاهيم المتخصصة البحتة للتربية ، والتى أمكن تسميتها « تربية الأطفال بالجملة » . فإن الأطفال الذين تقوم بتربيتهم مربيات متخصصات وفقًا لقواعد تربوية ورشيدة ، ولكن بدون حب الأمومة ، ينمون بمعدل أقل من الناحية الفيزيقية (تأخر فى الوزن ، وتأخر فى النمو) كما يختلف نموهم الفكرى والخلق والاجتماعى ، إذ إن تعرضهم للمرض والوفاة يكون أكبر منه لدى الأطفال الذين يتمتعون بوجود « الأم » . والأسرة وحدها هى التى يمكن أن تلبى احتياجات الطفل ، بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها « فيتامينًا نفسيًا حقيقيًا للنمو » وبيئة محصنة تتم فيها التجارب التدريجية بأخطار مخففة ، وهى بيئة غير متجانسة ، كما أنها تقدم مناخًا ممتازًا لعملية التنشئة الاجتماعية . وتوضح الملاحظات التى سجلها شيلدون Sheldon وجلوك Glueck [٢٨] عن العلاقات بين جناح الأحداث وعدم الاستقرار فى الطفولة والمراهقة الأخطار التى تمثلها الأسرة المفككة والدور المفيد الحاسم الذى يؤديه التناغم بين الآباء بالنسبة لأبنائهم ، وقد أصبحت الأسرة أخيرًا فى شكلها الحديث المكان الذى يجد فيه الرجل والمرأة ، بعد تحررهما من عوامل القهر ، ملاذًا من حدة المجتمع ، ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء كمفهوم حديث .

أسباب التطور

كيف يمكن تفسير التطور الذى طرأ على بناء الأسرة ، وعلى حجمها ، وأساليبها فى الحياة ، وعلى الأدوار التى يقوم بها كل عضو داخل الأسرة ، وأخيرًا على وظائفها ؟

كانت النظرية التقليدية التى عبر عنها أوجست كونت ودافع عنها فردريك لوبلاى تستند على الكتاب المقدس وعلى الأوضاع التى كانت قائمة فى العصور القديمة[٢٩] . فكانت تعتبر أن الأسرة الأبوية الأحادية أو المونوجامية تمثل الخلية الاجتماعية الأصلية . وقد دافعت عن هذه النظرية مدرسة الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية ، من خلال أعمال لوى Lwie [٣٠] ، إذ أوضحت أن الأسرة كانت سابقة على العشيرة ؛ وكان لابد أن يؤيدها كلود ليفى شتراوس عندما بين أنه يستحيل من الناحية العلمية تأكيد أسبقية تأسيسية للأسرة على الجماعة ، أما نظرية الإباحية الجنسية البدائية (يوهان ياكوب باخوفين[٣١] ، ولويس مورجان) فقد كانت تحظى بوضع متميز فى وقت من

الأوقات . إذ فسر مورجان القرابة التصنيفية انطلاقًا من دراسته للهنود الحمر الأمريكيين كدلالة على مراحل تبدأ من عدم وجود أى تنظيم جنسى حتى تصل تدريجيًا إلى الأسرة التى تضم زوجة واحدة . وقد تخلى الباحثون اليوم عن نظرية الشيوعية الجنسية تمامًا .

ثم هناك المفكرون النظريون الأقتصاديون (وخاصة إرنست جروس Ernst Grosse) الذين يفسرون أنماط الأسرة فى ضوء أشكال الاقتصاد (شعوب الرعاة ، الصيادون ، والزراع) ويرى الماركسيون أن الأسرة الزواجية الآحادية هى نتيجة الثورة التاريخية والاقتصادية ، وقد جعل منها المجتمع الرأسمالى وسيلة لحفظ رأس المال والامتيازات فى الطبقة المالكة ، ووسيلة أيضًا لإخضاع الطبقة العاملة : ويتم فيه تدمير الأسرة الحقيقية عن طريق العبودية المزدوجة للمرأة فى العمل المنزلى ، وفى العمل المهنى .

وفى إطار النظريات المثالية أعلن إميل دوركايم عن قانون التقلص La foi de coutraction حيث يتطور المجتمع الأسرى La société domestique من العشيرة التوتمية إلى الأسرة الزواجية ، فى أعقاب الانهيار التدريجى للشيوعية الأسرية Communisme domestique وفى الندوة الدولية التاسعة للبحوث العائلية التى انعقدت فى طوكيو عام ١٩٦٥ تحدث رينيه كونيج René Konig عن أصول الأسرة النووية فقال : إن المعلومات الجديدة عن الأسرة فى العصر القديم وفى العصور الوسطى تبين أن غالبية الأسر كانت دائمًا عبارة عن أسر زواجية . ومع ذلك تظل نظرية دوركايم ، التى لا تصلح للبيئات الشعبية ، صحيحة بالنسبة للطبقات المالكة ، وقد أكد دوركايم أيضًا أنه لم يعد من الممكن ظهور وتكون أسر ممتدة فى المجتمعات الصناعية ، ولكنا نجد على العكس من هذا أن ظهور الرأسمالية الصناعية قد شجعها . ويبدو من الصعب بشكل متزايد أن نقول بوجود ارتباط بين ظهور المميزات الأساسية للأسرة الحديثة وظاهرتى التحضر والتصنيع من نوع ارتباط السبب بالنتيجة (٣٣) . وكان دوركايم يشير من قبل إلى نفس نمط من الأسرة يظهر فى ملامحه الأساسية فى ظل أنظمة اقتصادية مختلفة أشد الاختلاف ، ويلاحظ ويليام جود William J. goode (٣٤) أن الأسرة قد تعرضت لعديد من التغيرات قبل ظهور التحضر والتصنيع . ويرى أن التيار البروتستانتى قد شجع ظهور الأسرة الزواجية الحديثة ، بشكلها وأيديولوجيتها ، وهو يرى أيضًا أن العلاقة بين الأسرة النووية وبين التحضر والتصنيع من أعقد العلاقات ، خاصة وأن التحضر والتصنيع لا يتجزآن بالضرورة ، وقد تسرب كثير من الشك إلى النظرية التى يؤيدها ماكس فيبر والتى تقول بأن التصنيع يؤدى إلى تقلص حجم الأسرة ، وهى النظرية التى طبقها تالكوت بارسونز على المجتمع الأمريكى فى الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٠ (٣٥)

فقد توصل س . م جرينفيلد S.M. greenfield [٣٦] إلى « فرض مؤداه أن النظام الاجتماعى الذى تطور فى الحضارات الغربية التى تسيطر عليها الملكية الصناعية ، قد تأثر بظاهرة أنه كان يوجد نموذج للأسرة النوية من قبل فى أوربا وفى الولايات المتحدة قبل الثورة الصناعية . ويبدو إذن أنه ليس هناك تفسير بسيط لتطور الأسرة ، ولا لعلاقته السببية مع هذا المظهر أو ذاك من مظاهر التطور الاقتصادى والاجتماعى . بل هناك زيادة على ذلك تداخل فى العلاقات وتفاعل معقد بين مجموع الأبنية الاجتماعية وتيارات الافكار واتجاهات الأفراد والجماعات : وستيضح أن هناك تكيفًا متبادلا بين النظم الاجتماعية المختلفة . وقد بلغ التعقيد حدًا كبيرًا جعل الدراسات الإمبيريقية والمنهجية حول المشكلات السوسيولوجية للأسرة تتعدد بالآلاف منذ ١٩٤٩ ، وخاصة علماء الاجتماع الأنجلو- ساكسون . وقدم روبين هيل Reuben Hill وجون موجى Jown Mogey [٣٧] تحليلا ولخص جود محور هذه الأبحاث [٣٨] . وهى تتميز بعدم الاتفاق على مفهوم واحد للأسرة ، والمراجعة المستمرة بل والنفى من جانب « إحدى المدارس » للنتائج التى تعتبرها مدرسة أخرى نتائج مؤكدة : ويمكن أن نذكر عددًا كبيرًا من هذه المدارس [٣٩] .

التفكك العائلى

لقد نظر البعض إلى هذا التطور وإلى هذه التحولات فى إطار معيارى ؛ وهذا يعبر فى نظر علماء الاجتماع ، عن ظواهر موضوعية للتفكك وعدم التكامل ، وأصبح ذلك فى نظر بعض الجماعات الأيديولوجية دلالة على حدوث تحول أساسى فى الأسرة وعلى تدميرها . وقد وصف جان ستوتسيل Jean Stoetzel [٤٠] ذلك قائلا : « ولكن الفكرة الشعبية للتغير فى النظام العائلى الغربى لا تنتج فقط عن مواجهة بين مثالية أخلاقية على درجة أو أخرى من السمو ، وواقع محزن بشكل أو بآخر : وإنما هى تتوقف على صورة الأسرة التقليدية التى تشعر بعض النفوس بحنين شديد إليها . وتقوم هذه الصورة فى جزء منها على الظواهر التى تكون ميثولوجية فى جزء منها ، بمعنى أن التراث الذى يحملها إلينا تراث منتق بالفعل . . والمجتمع الذى نفكر فيه لكى نضع فيه الأسرة التقليدية هو المجتمع البرجوازى فى عصر ما قبل التصنيع » . ونماذج السلوك المنمطة Stéréotypées هى النماذج والقيم التى لا يوجد خارجها سوى الفوضى الأخلاقية .

ولا شك أن هناك دلالات على وجود تغيرات عميقة ، وخاصة على عدم التكامل ، بمعنى تغيير أشكال التكامل داخل الأسرة . وانطلاقًا من القرن السادس عشر انعكست مناقشة السيادة

الملكية المطلقة فى البناء التسلطى للأسرة التى تطورت نحو الأخذ بالديمقراطية . ويجب أن نفهم ذلك على أنه انتقال من علاقة بتبعية جميع أعضاء الأسرة للأب ، الرئيسى وصاحب الحق الإلهى ، إلى علاقة حوار متبادل فى جو يسوده المساواة بين الأفراد . ويرى البعض أن هناك انحلالا ، ولكن عالم الاجتماع يلاحظ أن هناك تعديلا فى طبيعة السلطة الأبوية ، وظهور مضمون عاطفى للحياة الأسرة ، وازدياد سلطة الأم داخل الاسرة ، وتظهر أكثر دلائل هذا التغير وضوحًا فى الظروف المادية لحياة الأسرة فى المدن الكبيرة ، وبالتدريج فى المناطق الريفية الآخذة فى التحضر .

وقد أنصبت دراسات « قسم الأثنولوجيا » التابع للمركز القومى للبحوث الاجتماعية الفرنسى C.N.R.S. عن « الأسرة والمسكن » بوضوح على النتائج التربوية والنفسية والاجتماعية لهذه التغيرات فى حياة الأسرة[٤١] فالأب يتغيب عن منزله حسبما يكون عاملا أو موظفًا متوسطًا فترة تتراوح ما بين ١٢ ساعة ونصف أو ١٠ ساعات و ٢٣ دقيقة أى من ٥٨ ساعة إلى ٥٤ ساعة فى الأسبوع . أما أولئك الذين لديهم ورديات مستديمة (أى يقسم اليوم إلى ثلاث ورديات كل منها ثمان ساعات) فإنهم يظلون عدة أيام دون أن يروا أطفالهم ويلتقون بزوجاتهم فيما بين هذه الفترات فقط . ثم إن البعد عن مكان العمل ، وبطء وسائل النقل ، والبيئة المليئة بالضجيج تقود الرجال إلى المنازل متعبين (و ٨٨٪ يشكون من ذلك) . والكل يشكو من قلة الوقت المتاح له للاهتمام بالأطفال . ولكن هناك سؤالا مطروحًا : هل كان الأب فى الأسرة « النموذجية » فيما مضى يهتم بأولاده ، مع مراعاة أننا نخطىء إذا أغفلنا أن الطفل كان يلحق بالعمل منذ السابعة من العمر فى الأوساط العمالية ؟؟ ألا يعبر هذا الأسف – المشروع – عن ظهور حاجة جديدة لدى الآباء نشأت جزئيًا نتيجة تكون نموذج عائلى جديد ؟

وتتغيب النساء اللاتى يعملن إحدى عشرة ساعة تقريبًا عن منازلهن وتعملن ٨٠ ساعة فى الأسبوع ، وهكذا يكون للتعب الفيزيق والعصبى أثر لا يمكن إنكاره على تربية الأطفال ، وتأمل جميع الأمهات أن يجدن مساعدة لهن عن طريق المساعدات فى العمل المنزلى أو من خلال التوسع فى الحضانات وحضانات الأطفال الرضع . وكذلك فإن معظم الأطفال يتناولون الطعام فى مقصف المدرسة بحيث أن الأسرة لا تجتمع إلا فى المساء وفى أيام العطلات ، ويرى بعض الباحثين أن ذلك قد يفيد تماسك الأسرة وبخاصة على المستوى العاطفى ، ولا يمنع ذلك من أن هناك إيقاعًا جديدًا فى الحياة ، وأنه لابد من توفير الوسائل المادية للمسكن ، حيث تحل الخدمات المناسبة محل الوظائف العائلية حيثما لا يستطيع الوالدان الاضطلاع بها .

ليس من المؤكد أن الأسرة تنهار فى المجتمع الحديث :

تزداد أهمية ذلك ، فى إطار تصور دينامى ، خاصة وأن سلوك الأطفال يتوقف على نموذج التنظيم الداخلى للأسرة (علاقات الزوجين) والوسائل التى تتيحها البيئة لتجمع الشبان ، وقد أوضح بول شومباردى لوف قائلا : « إن ظروف اكتظاظ المساكن تدفع الشبان إلى أن يبحثوا خارج المنزل عن بعض الملاهى والاهتمامات التى تعوض البيئة العائلية القاصرة ، وتزداد خطورة هذا الموقف من حيث تأثيره على حياة الشبان فى عائلتهم خاصة وأن المؤسسات الجمعية مازالت بعد قاصرة عن تنظيمهم عند الضرورة » وذلك لأن جماعات المراهقين التى يطلق عليها « العصابات » تعبر عن حاجة أساسية وجانب جوهرى عادى لحياة الشبان ، إن الإطار المتميز هو الذى « يوفر للشاب تفهمًا وثقة ويقدر كل شىء فيه مع ترسيخ معنى أخلاقى فى ذهنه للتضامن والنظام الذى تتم الموافقة عليه بحرية »[٤٢] وعندما تصبح هذه الجماعات « عصابات خارجة على المجتمع » أو « معادية للمجتمع » فمعنى ذلك أن هناك عيبًا اجتماعيًا لا يمكن أن نعزوه – بالكامل على الأقل – إلى الأسرة . وفى معظم الأحيان تنشأ هذه الحالة الباثولوجية عن الافتقار الكامل إلى أى منافذ فى المراكز الحضرية الجديدة تقوم للتنفيس عن نشاط الشباب ولعدم وجود الموجهين المؤهلين بشكل مؤسف .

وهناك أخيرًا الطلاق الذى يؤدى إلى اختلال نظام الخلية العائلية فينتج عنه أطفال من الضحايا (الذين يعانون من الأمراض العصبية ، والتخلف الدراسى ، وجناح الأحداث) . ولكن الطلاق يكون علاجًا لحالات الزواج التى لا فائدة فيها والطلاق يكون أفضل من الجحيم الذى يعيش فيه زوجان منفصلان ، ومضطران لأن يعيشا معًا . والبلاد التى تحرم الطلاق تسجل نفس الإحصائيات التى تسجلها البلاد التى تسمح بالطلاق بالنسبة للآثار النفسية لحالات انفصال الزوجين على الأطفال . ويعبر الطلاق فى القانون عن حالة واقعية كانت موجودة دائمًا .

ولكى نختم دراسة ما اعتبره البعض « تدميرًا » يجب أن نذكر الكلمة التى ألقتها أنى دور سينفانج – سميث Annie Dorsinfang-Smets الأستاذة بجامعة بروكسل فى مؤتمر بروكسل عن الأسرة حيث قالت[٤٣] : « إن كل تغير يثير دائمًا قلقًا وأسفًا . نظرًا لأنه يعيد النظر فى القيم التقليدية . ويبحث الأطراف المعنية عن دلائل تستوحيها من الماضى . وبالتالى فإنها تكون محافظة . ويتضح هذا الاتجاه بكل جلاء على مستوى الأسرة التى تبدو فى نظر الكثيرين على أنها النقطة المستقرة والثابتة بالضرورة فى مجتمع يشهد تحولا مستمرًا . وأمام هذا الرعب الذى يبديه

البعض يميل البعض إلى الأعتقاد بأن الأسر تفقد واحدة تلو الأخرى سبب وجودها . وأننا نشهد تصدع بنيانها فى عالمنا المعاصر المجرد من الإنسانية . وليس هذا الرأى رأيًا مبالغًا فى بساطته فحسب ، بل هو رأى مغلوط ، ذلك أن تعديل وظائف الأسرة ليس دليلا على انهيارها كما أعتقد البعض . فالأسرة لا تختفى بل هى تكتسب معنى جديدًا » .

آفاق المستقبل

يؤكد إعلان « حقوق الإنسان » الصادر فى عام ١٧٨٩ حقوق الفرد ، وقد استطاع نمو هذا الاتجاه الذى يرجع إلى عهد الإصلاح ثم إلى فلاسفة القرن الثامن عشر ، والذى عززته نظريات الأشتراكية العلمية ؛ استطاع أن يجعل البعض يعتقدون فى حوالى ١٩٢٠ أن الأمر قد انتهى بالنسبة للأسرة : فقد كان يبدو أن القوانين السوفييتية التى صدرت فى أعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٠ إنما تنبئ بإلغاء الأسرة حيث كانت تعترف بالزواج « الواقعى » وبإقرارها للحرية الكاملة للطلاق والإجهاض ، غير أن الأتحاد السوفييتى نفسه عاد فى نفس عام ١٩٣٥ وبدأ يحتفل بتكريم الأمومة ، والأبوة ، والبيت ، والزواج ، وفى عام ١٩٣٦ تم حظر الإجهاض ، ونظم الطلاق بشكل يحد من عدد حالات الطلاق . ثم فرضت قيود جديدة فى عام ١٩٤٤ زادت الطلاق صعوبة ، وتوضح الدراسات الحديثة لعلماء الإثنولوجيا وعلماء الاجتماع الروسى أن فى الاتحاد السوفييتى أسرة حضرية وأسرة ريفية تتشبهان فى اتجاهاتهما وفى أبنيتهما وسلوكهما مع الأسر الموجودة فى بلاد أخرى تعيش فى ظل نظام رأسمالى[٤٤] . وفى فرنسا أعلن « قانون الأسرة ١١ فى عام ١٩٣٩ » ، وعززته بعد ذلك حكومة « فيش » ، ثم حكومة الجنرال ديجول بعد ذلك . وتفسح الدساتير الوطنية الخمسة والثلاثون التى نشرت منذ ١٩٤٥ فى مختلف البلاد مكانًا لحقوق الأسرة ، ونجد « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » بشكل خاص والذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ ، يقرر منذ الفقرة الأولى فى ديباجته أن : « الأسرة هى العنصر الطبيعى والأساسى للمجتمع والدولة » . كما نجد أن هناك ثلاث نقاط أساسية مشتركة فى جميع الدساتير الجديدة وهى :

– تحمى الدولة الأسرة والزواج وهى من أسس المجتمع .

– حقوق الأسرة مضمونة : « وتنص المادتان ٢٣ ، ٢٥ من « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » على ما يلى : المادة ٢٣ : « إن كل من يعمل له الحق فى أجر عادل وفرض يضمن له

ولأسرته حياة تليق بالكرامة الإنسانية وتكملها عند الحاجة جميع وسائل الحماية الاجتماعية الأخرى » . وتقول المادة ٢٥ : « لكل شخص الحق فى مستوى معيشة يكفى لكى يوفر له الصحة والرفاهية وصحة ورفاهية أسرته » .

– وأخيرًا تلتزم الدولة بحماية الأم والطفل والشيخوخة .

وهكذا يؤدى التطور إلى ظهور مفهوم « الجماعة الأسرية » كنظام مستقل عن الثقافات وعن المفاهيم السياسية المختلفة .

أليس دور الأسرة هو حماية الفرد ؟

نجد فى التحليل النهائى أن الانتقادات الموجهة للأسرة تستهدف فى الواقع أبنية اجتماعية تجعل منها وسيلة لاغتراب الفرد . ولكن استمرارها وطابعها العالمى فى الزمان والمكان يدفع إلى التفكير فى مبدأ له بعد إنسانى وطبيعة جمعية . مبدأ لا يمكن تخفيضه يستمد مصدره من الأزدواجية العجيبة للجنس . ألا تكون الجماعة التى تنتج عنها هى الملاذ النهائى من الاغتراب ؟

هوامش الفصل الحادى عشر

(١) Colloques internationaux du C.N.R.S.: "Sociologie comparée de la famille contemporaine" (ed. C.N.R., Paris 1955). I.N.E.D.: Renouveau des idées sur la famille, Sous la direction de R. Prigent, in Travausx, et Documents, calueir No. 18 (P.U.F., Paris, Paris 1954). M. Mauss: Traité

(٢) M. Mauss: Traitè d'èthnographie (Mimit, Paris, 1947).

(٣) M. granet: la civilisation clinoise, (A. Michel, Paris, 1929).

(٤) F. de Coulages: la Cité antiques (Hachette, Paris, 1946-1948).

(٥) C. lévi-Strauss: les Structures èlementaires de la parcenté (P.Y.U.F., Paris, 1947).

(٦) A. Michel: "Functions et Structures de la famille" in cahiers internationaux de la Sociologie, No. 29, (P.U.F., Paris, 1960).

(٧) J. gaudemet: les Co--unauté familiales (M. Rivière, Paris, 1963).

(٨) F. le play: "la réforme sociale en France, l'Organisation de la famille", in Caliers ole l'unité française (Plon, Paris, 1941).

(٩) G. Davy: "la famille et la parentè chez Durkheim" in Sociologues d'hier et d'aujourd'hui (Ican, Paris 1931).

(١٠) E. Durkheim: "la famille conjugale, in Resue internationale de phie (XCI, 1921).

(١١) J.C. Chasteland et R. Pressat: "la Nuptialitè des gènèrations française depuis un siècle" in Population (No.2) (P.U.F., Paris, 1962).

(١٢) Colloque consacré â la sociologie de la famille, Bruxelles, mai 1965: Famillés d'aujourd hui" (ed. Institut de Sociologie, Bruxelles, 1968).

(١٣) J. Aldans, R. Hill: International B. bibiography, of Research in Marriage and the Family (university of Minesota Press, 11967).

(١٤) Sauvy: lu Prévention des maissauces (coll. Que Sais Je?" Q.U.F., Paris 1962).

(١٥) G. Gini: the cyclial Rise and Fall of Population (chicago, 1930).

(١٦) J. de Castro: la gèographie de la faim (le Seiul, Paris, 1952).

(١٧) A. Girard: "Problémes contemporains de population", in cours de dèmographie, Tome II (èd. les coms de la Sorboune, Paris, 1967).

(١٨) H. Bergues: la Prevention des naissauces dans la famille. Ses origines dans les temps modernes (P.U.F., Paris, 11960).

(١٩) Voir R. Millet: The Familly and Population Control, a Puerto-Ricau Experiment in social change University of Minnesota Press, Chapel Hill, 1959); R. Krotki et E. lapierre: "la Fécouditè an Canada Selou l'origine et l'état natrimonial", in Population (P.U.F., Paris 1968).

(٢٠) J.N.S.E.E.: "le comportement des consommateurs d'aprés l'enquêtes Budgets des familles de 1963", in Etudes et conjoncture, No. 10 (èd. I.N.S.E.E. Paris 1968).

(٢١) P. Chombard de lauve: Famille et habitation (èd. C.N.R.S., paris, 1959).

(٢٢) Colloque consacré a la sociologie de la famille, Bruxelles, mai 1965: "Famille d'aujourd'hui (èd. Institut de Sociologie, Bruxelles, 1968).

(٢٣) G. Vangrevelinghe: "Projection de la consommation des ménages en 1970" in etudes et coujoncture (P.U.F., Paris, 1965).

(٢٤) C. gogmel: „Recherches comparatives internationales sur les budgets-Temps, in Etudes et conjoncture (P.U.F., Paris 1966).

(٢٥) A. M., Rochcblave-Spenlè: Les Rôles masculins et feminins (les Stèlèoty pes, la famille, les états intersexuels (P.U.F., Paris 1964) H. Tonzard: Enquête psycholociologique sur les rôles conjugaux et la structure Familiale (ed. C.N.R.S., Paris 1967).

(٢٦) P. Ariés: l'Enfant et lavie Familiale sous l'Ancien Régime plon, Paris, 1960).

(٢٧) J. Rèmy: "La résistance de la famille étendue dans un milien industriel urbain" in Revue française de sociologie (Julliard, Paris, 1967).

(٢٨) Sheldon et F. Glueck: Family Environmentand Delinquency (Routledge and Kegan paul, London 1962).

(٢٩) F. Le Play: La Réforme sociale en France (1864); l'organisation de la Famille (1871).

(٣٠) R.H. Lowie: Cultural Anthropology, tradation Française: Troité de sociologie primitive (Payot, Paris, 1969).

(٣١) F.J. Bachofen: Das Mutterecht (Stuttgart, 1961).

(٣٢) Séminaire d'opatitja; "La Sociologie de la Famille des incidence de l'urbanisation et de l'industralisation sur la Famille", in current Sociology (London XII-I-1963-1964).

(٣٣) W.J. Goode: world Revolution and Family Patterns (Free Press, Glercoe 1963).

(٣٤) T. Parsons: Family, Socialixation and Interaction Process (Free Press, Glercoe 1955).

(٣٥) S.M. Greenfield: "Industrialixation and the Family in sociological theory" in American Journal of Sociology, November 1961.

(٣٦) J. Mogey: "Changements dans les Structures Familiales", numéro spécial de Revice internationale des sciences sociales, XIV. 3 (éd. Unesco, paris, XIV-3, 1962).

(٣٧) W.J. Goode: the Family (Prentice Hall, New York, 1964).

(٣٨) F.I. Nye et F.M. Berardo: Enrerging conceptral Frameworks in Family Analysis (Mac Millan, New York 1966.

(٣٩) J. Stoetzel: Les changements dans les functions familiales in Renouveau des idées sur la Famille (éd. I.N.E.D., Paris 1954).

(٤٠) P. Chombart de Lame: Famille et habitation (éd. C.N.R.S., Paris, 1959).

(٤١) Colloque consacré à la sociologie de la Famille, Bruxelles, Mai 1955: "Famille d'aujourd'hui (éd, Institur de Sociologie, Bruxelles, mai 1968).

(٤٢) I. cunisenier et C. Raguin: "Le Systeme Familial russe" in Revue Française de Sociologie no VIII 4, (Julliard Paris, 1967).